مكتب المحامي
محمد ماجد الهاجري

للمحاماه والإستشارات القانونية والتحكيم

(محامي تمييز)

SCAN ME

alhajri.law@hotmail.com alhajrilawyer1 Alhajri law www.alhajrilaw.com.qa

إيمان دولة قطر بالحقوق والحريات وسيادة حكم القانون

تؤكد دولة قطر، من خلال دستورها، التزامها الراسخ بحماية الحقوق والحريات وتعزيز سيادة حكم القانون. في مؤسستنا، نستلهم هذه المبادئ في تقديم خدماتنا القانونية، ونعمل على دعم العدالة وحماية حقوق عملائنا. نستعرض فيما يلي مواد مختارة من الدستور القطري تعكس هذا الالتزام :

المادة 35

الناس متساوون أمام القانون. لا تمييز بينهم في ذلك بسبب الجنس، أو الأصل، أو اللغة، أو الدين.

المادة 39

المتهم بريء حتى تثبت إدانته أمام القضاء في محاكمة توفر له فيها الضمانات الضرورية لممارسة حق الدفاع.

المادة 40

لا جريمة ولا عقوبة إلا بقانون. ولا عقاب إلا على الأفعال اللاحقة للعمل به. والعقوبة شخصية.

ولا تسري أحكام القوانين إلا على ما يقع من تاريخ العمل بها، ولا يترتب عليها أثر فيما وقع قبلها، ومع ذلك يجوز في غير المواد الجنائية وبأغلبية ثلثي أعضاء مجلس الشورى النص على خلاف ذلك..

حضرة صاحب السمو الأمير الوالد
الشيخ/ حمد بن خليفة آل ثاني

حضرة صاحب السمو
الشيخ/ تميم بن حمد آل ثاني
أمير البلاد المفدى

في قلب الدوحة منذ 15 عاماً

تأسس مكتب المحامي محمد ماجد الهاجري للمحاماة والاستشارات القانونية والتحكيم، بدات رحلتنا برؤية واضحة وطموح لاحدود له، في دولة العدل تحت راية سيدي صاحب السمو امير البلاد المفدي الشيخ تميم بن حمد آل ثاني.

كلمـة المؤسـس
المحامي والخبير القانوني محمد بن ماجد الهاجري

في البدء نهنئ انفســنا وعملاءنا الكرام بمرور 15 عام على تأســيس مؤسستنا، اعوامــاً ملئها العطاء والاجتهاد في تقديم استشــارات وخدمــات قانونية رفيعة المســتوى تلبي احتياجات عملائنا ، مع التركيز على تقديم حلول قانونية متكاملة تضمن إدارة القضايا والاجراءات القانونية بكفــاءة عالية عبر فريق عمل متكامل ومؤهل من المستشــارين والمحامين ذوي الخبرة والكفــاءة في كافة المجالات القانونية.

فقد ساهم المكتب في إثراء الثقافة القانونية عن طريق نشر الوعي القانوني لدى جميــع عملائه وابداء النصائــح القانونية والتي يكون هدفهــا حماية مصالحهم الخاصة والعامة.

كما أننا نولي عملائنا قدر عالياً مــن الاهتمام وفقاً لمعاييرنا المتفردة وهي التي تؤهلنا لتقديم أفضل الخدمات القانونية والفنية بشــأن كافة الدعاوي والإجراءات القانونية الخاصة بهم واطلاعهم على كل ما يستجد ويكون ذلك عن طريق برامج تم تصميمها خصيصاً لمكتبنا.

تواجدنا على المســتوى المحلي والخارجي اكســبنا المعرفة والخبرة في المجالات القانونية والاجتماعية والاقتصادية.

ونحــن فخــورون برؤيتنا الــتي استهــدفــت بناء مؤسســة قانونية متكامــلة تــضــم أعلــى الكــفــاءات والخبــرات فــي مختــلــف التخصصات القانونية.

نبـذة عن المؤسس

المحامي والخبير القانوني / محمد ماجد الهاجري

المؤهلات العلمية

- حاصل على درجة الماجستير في القانون.
- حاصل على بكالوريوس في القانون.
- حاصل على دبلوم ادارة الاعمال
- دبلوم في الاتفاقيات والعقود .
- دبلوم في اللغة الانجليزية.
- دورات تدريبيـــة داخليـــة وخارجية في مجال القانون والإدارة والعقود والاتفاقيات.

الخبـرات العمليـة

- رئيس لجنة إنتخابات جمعية المحامين القطرية لعام 2024 - 2025.
- العمل في المجال القانوني والعقود بوزارة الداخلية لمدة 19 عام.
- العمل في قطر للطاقة في المجال القانوني والعقود 10 سنوات.
- منتدب لدى مركز الاستشارات العائلية (مجلس الأسرة) كخبير قانوني.
- مؤسس مكتب محمد ماجد الهاجري للمحاماة والإستشارات القانونية في عام 2011.

قرية الجميلية

من نحـن :

تأسســت مؤسستنا عام 2011م، على يد الخبير القانوني ومحامي التمييز الاستاذ/ محمد ماجد الهاجري، وتعد من المؤسســات الرائدة في دولة قطر، واســتطاعت مؤسســتنا اثبات جدارتها ونالت رضاء عملائها بفضل الخبرة القانونية والقضائية التــي مررنا بها علي مدار اكثر من اربعة عشــر عام، على أيــدي مجموعة من أبرز وأفضل المستشارين والمحامين والاداريين.

هدفنـا

نســعى لتقديم أفضل الخدمــات القانونية لعملائنا بموازنة المخاطــر القانونية ومصلحة العميل وتكلفة الخدمــة القانونية, ومســاعدة العميل فــي اختيار الوسيلة القانونية المناســبة لحل النزاعات مع سعينا الدؤوب لتحسين جودة الخدمات وتطوير كفاءة الأداء.

رؤيتنـا

تقــوم رؤيتنــا على استهــداف بنــاء مؤسسة قـانونية متكاملة تضم أعلى الكفــاءات والخبــرات فــي مختلــف التخصصات القانونية.

خدماتنـا القانونيـة

وبكل ثقة تقدم مؤسســتنا كافة الخدمــات القانونية المتاحة في دولة قطر، وتشــمل هذه الخدمــات إجراءات التقاضي امــام كافة المحاكم وهيئات التحكيم والاستشــارات القانونية ، بالاضافــة إلى صياغة العقود ومراجعتها وتأســيس وتســجيل الشــركات واســماء الاعمال والعلامات التجارية، وتحصيل الديون.

يقوم مكتبنا بتقديم الخدمات والاستشارات القانونية التالية:

- صياغة عقود الوكالات التجارية، وعقود المقاولات، وعقود التأمين، وعقود الشركات التجارية المختلفة، وعقود العمل.
- تسجيل الشــركات وإعداد النظام الأساســي وفقاً لقانون الشــركات ولوائح تنظيم العمل والإجراءات.
- إعداد وتقديم تقارير الجدوى القانونية (باللغة العربية والانجليزية).
- الترافع أمام المحاكم الجنائية والمدنية والأدارية والأســرة والإجارية والدعاوي العمالية والتجارية، ودعاوي المسئولية التقصيرية.
- تأسيس شركات (الأوف شور) والمناطق الحرة.
- إجراءات تســجيل لاغراض العلامات التجارية والفكرية وبراءات الأختراع، وتقديم الطعون المتعلقة بها.
- إبرام عقود تاسيس الشركات وفقاً لقانون الشركات.
- تأســيس ومتابعة إدارات قانونية للشــركات والبنوك بكافة الاختصاصات.
- تحصيل الديون.
- التحكيم.

خدماتنـا القانونيـة

القضايا المدنية

القضايا الجنائية

قضايا الأسرة والتركات

صياغـة العقـود

قضايا التحكيم

قضايا التجارة والإستثمار

قضايا الإيجارات

القضايا العمالية

الاستشارات القانونية

تأسيس الشركات التجارية

مساهمتنا في المسئولية المجتمعية في قطر

إن مؤسســـتنا من منظور الواجب الوطني والإجتماعي والديني تولي اهتمامها بالقضايا المجتمعية لذلك تنخرط في أداء واجبها تجاه الجمعيات التطوعية حيث تجمعنا اتفاقية تعاون مع :

1 - اللجنـــة الوطنية لحقوق الإنســـان القطريـــة لتقديم العـــون القانوني للمواطنين المحالين الينا من اللجنة.

2 - المساهمات للجمعية القطرية للسرطان.

عضوية مكتبنا في مؤسسات وجمعيات محلية ودولية

1 - الجمعية القطرية البريطانية لرجال الأعمال والقانونيين.

2 - الجمعية التركية العربية الاقتصادية القانونية (ترام).

مجـالات التدريـب :

1 - إن مؤسستنا ومن باب نشر الثقافة القانونية تقوم بالإسهام بتقديـــم برامج تدريب المحامين تحت التدريب بالتنســـيق مع جمعية المحامين القطرية.

2 - تقدم مؤسســـتنا برامج تدريبية خاصة لطلاب كليات القانون من العديد من الجامعات منها: جامعة قطر، وجامعة لوســـيل، وذلك بإعداد برنامج تدريبي متكامـــل في المكان المخصص لذلك وكذلك انتقال المتدربين إلى جلسات المحاكم القضائية.

جمعية المحامين القطرية
QATAR LAWYERS ASSOCIATION

كلية القانون
College of Law
جامعة لوسيل Lusail University

كلية القانون
College of Law
QATAR UNIVERSITY جامعة قطر

شراكتنا الخارجية

تمتد شراكة مؤسستنا مع مكاتب خارجية كبرى ومن خلالها نوفر لموكلينا خدماتنا القانونية في عدة دول منها: -

دول مجلس التعاون الخليجي – الأردن – بريطانيا – فرنسا – إيطاليا – تركيا – مصر- السودان.

عملائنا

لدينا شراكة وتعاقدات مع كبرى الشركات التجارية والبنوك والمؤسسات والهيئات ورجال الاعمال داخل دولة قطر ونسعد بنيل ثقة عملائنا ونذكر منهم:-

البنـوك

بنك دخان DUKHAN BANK

البنك الأهلي ahlibank

QIIB الدولي الإسلامي

المؤسسات المالية

الأولى للتمويل First Finance

المؤسسات شبه الحكومية

مشيرب العقارية MSHEIREB PROPERTIES

وصيف Waseef

BARWA بـــروة

المؤسسات التعليمية

أكاديمية الدوحة DOHA ACADEMY

الفالح التعليمية القابضة AL FALEH EDUCATIONAL HOLDING

AFG COLLEGE with the University of Aberdeen

1495 UNIVERSITY OF ABERDEEN

روضة الدوحة العالمية DOHA INTERNATIONAL KINDERGARTEN

الشركات التجارية

Shapoorji Pallonji

METITO

Al Zaini Converting Industries

دانية للعقارات
DANIA REAL ESTATE

qfm
QATAR FLOUR MILLS

GPMC

Redco International
رادكو العالمية للتجارة والمقاولات

HASSANESCO
Electromechanic (Branch) W.L.L
حسانسكو
للإلكتروميكانيك (فرع) ذ.م.م

مجمع تميمة الطبي
Tamima Medical Complex

SBF

Abantia Tempo
ابانتيا تاميو
Engineering Contracting

HAZ
Group of Companies

Ramez
رامز

ARC
AL KHAN GROUP OF COMPANIES

AL-FEROZ
International Trading

LINKS SHIPPING COMPANY

AWAZEL
اعوازل

شركة زاد القابضة
Zad Holding Company

GULF LIGHTS
ELECTRICAL ENGINEERING W.L.L
أنوار الخليج
للهندسة الكهربائية ذ.م.م

erga

Nice Group

DOPET
DOHA PETROLEUM

مجمع تميمة الطبي
Tamima Medical Complex

AJECT
احكت

DESERT WINGS W.L.L

شركة هاندز للخدمات ذ.م.م
Hands Services Company W.L.L

أنوار الخليج للهندسة الكهربائية ذ.م.م
GULF LIGHTS Electrical Engineering W.L.L

إحصائيات القضايا والتسويات

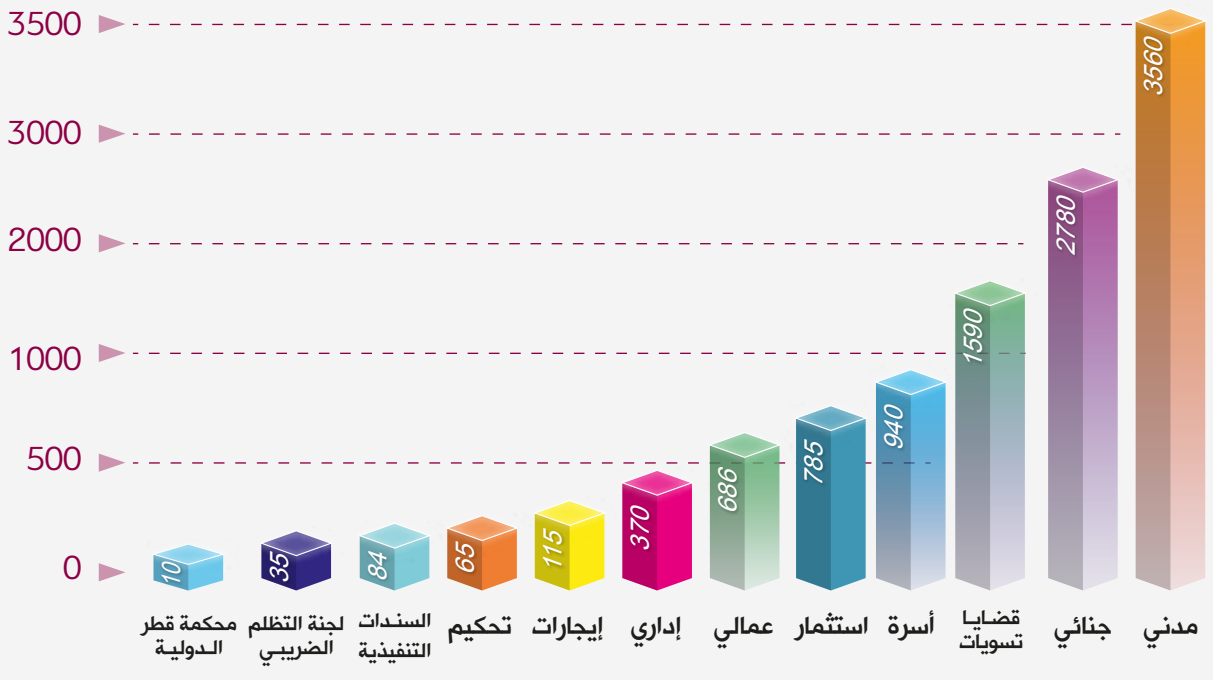

إجمالي عدد الملفات للقضايا والتسويات : 11020

الْتَـزِمْ بِالْقَـانُـونِ

اكتشف أبرز الأفعال المجرمة لتكون في أمان

1. حمل السلاح الأبيـض

حمل سلاح أبيض (كالسكين أو السيف) دون مبرر شخصي أو مهني يُعاقب عليه بالحبس حتى 6 أشهر و/أو غرامة 5,000 ريال قطري، وفق المادة 44 من قانون الأسلحة والذخائر رقم 14 لسنة 1999. تتضاعف العقوبة إذا حدث في أماكن التجمعات، النقل العام، أو العبادة.

2. الإخلال باحترام القضاء والنيابة العامـة

الإخلال علنًا باحترام القضاء أو النيابة العامة أو الإضرار بسمعتهما يُعاقب بالحبس حتى سنتين و/أو غرامة 10,000 ريال (المادة 201، قانون العقوبات، معدلة بالقانون 2024/14).

3. التشهير: حافظ على سمعة الآخرين

نشر أقوال علنية تمس شرف أو كرامة شخص أو تعرضه للبغض أو الاحتقار يُعاقب بالحبس حتى سنتين و/أو غرامة 10,000 ريال (المادة 326، قانون العقوبات القطري).

4. إساءة استخدام وسائل التواصل الاجتماعي

نشر محتوى يحرض على الكراهية، ينتهك القيم الاجتماعية، أو يتعدى على خصوصية الآخرين عبر وسائل التواصل يُعاقب بالحبس حتى 3 سنوات أو غرامة 100,000 ريال (المادة 8، من قانون مكافحة الجرائم الإلكترونية)

5. الجرائم الإلكترونية: احمِ بياناتك الرقمية

الوصول غير المشروع إلى بيانات إلكترونية، مثل التنصت أو سرقة المعلومات، يُعاقب بالحبس حتى سنتين أو غرامة 100,000 ريال (المادة 4، قانون مكافحة الجرائم الإلكترونية)

المستشارون القـانونيون

المستشار / عبدالرحيم الفحيل

المستشار / علي كمال الشريف

المستشار / عبدالهادي حسب اللّه

المستشارة / شادية عبدالمنعم حميده

الإداريـون

أ/ زينـب لعكيـره
مسوؤلة إدارية / مالية

د. سليمان شريف اوهاج
إداري / محاسبة

أ/ عبدالبصير يوسف
إداري عــام

أ/ احمد اسحاق عثمان
إداري محاكم

القـانونيـون

المحامي/ أشـرف الأميــن

المحامي/ حسبو عبدالسلام حسين

المحامي/ امين محمد علي

المحامي/ المنتصر ابراهيم محمد

المحامي/ معاذ عوض كريم

المحامي/ يحيى محمد علي

المحامي/ احمد ابراهيم صالح

مساهماتنا الإعلامية